البنية العميقة للمشتقات الاسمية وتوجيهها الزمني واللساني

د/ رابح أحمد بومعزة
جامعة السلطان قابوس
boumazarabah2011@yahoo.fr

ملخص بالعربية :

يهـدف هذا البحث إلى إيجاد مفهوم واضح للمشتقات الاسميـة العاملة وتبيان مسوغات تسميتها بالوصف، وتحديد المجـال الـذي تعالج فيه: أهو الصرف أم النحو من جهة؟ وأُتَصَنفُ هذه المشتقـات ضمن دائرة المفرد، أم دائرة الجملة مـن جهة ثانية؟ ثم كشف الغطاء عـن المواطن التي يصح أن يطلق فيها على المشتقات الخمسة، وهي اسم الفاعل، واسم المفعـول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل مصطلح الوصف، وإبراز السياقات التي تؤدي فيها عملها حين قيامهـا بوظائفهـا النحوية الثماني في صورتيها «التنكير واقترانها باللاحقة ممثلـة في نون المثنى، أو نون الجمع السالم، أو اقترانهـا بالسابقـة «ال» المكافئة دلاليا للوحدة اللغوية «الذي» ومتصرفاتها بتقديم آلية تحليليها لسانيا للاهتداء إلى بنياتهـا العميقة، ابتغاء التحديد الدقيـق لتوجيه دلالاتها اللسانية والزمنية بطريقة تتوخى تيسير التعاطي معها من قبل المتلقين علماء ومتعلمين، بإبراز سر التعبير بها بديلا عن البنية الفعلية المكافئة له وظيفيا.

ولمـا كان البحـث يتوق إلى تَسليـح المُتخصص في العربية بأن يكـون مُتَشربًا بأصول العربية مـن مشاربها الصافية، ومتفتحًـا علـى النظريات اللسانية الغربية للاستفادة منها بما يتناسب وخصوصيـة اللغة العربية، مع البقاء على الصلة الوثيقة مع الجهود اللغوية للعرب الأقحاح في مجال الدرس اللغوي بمختلف مستوياته، و قراءته قراءةً سليمةً دون تشويهه كما فَعَلَ بعضُهُمْ، مِمنْ مَزقوا أنظارَ «الخليل بن أحمد الفراهيدي» و «سيبويه» شَر مُمَزق؛ فإنه بغية تحقيق ذلك سأعرض في بحثـي لمسألـة التحويل، مركزا على التحويل بالاستبدال الاطرادي الذي يعتري هذه المشتقات الاسمية الخمسة بكيفية علميـة لافتـة، وسنرى كيف أننا حين نُجيد قراءة تراثنـا اللغوي بلاَ تَعَصب، فإننا نَقْوَى على بنـاء مَنهج جديد تَيْسيري، يَستجيب لما تُحَلل به بُنَى لغتنا العربية في نصوصها الراقية. تنظيرًا وتطبيقا.

الكلمات المفاتيح: الصرف، النحو، اللغة، اللسانيات، منهج، قراءة

The deep structure of the functional nominal derivatives and their temporal and linguistic orientation

Dr.Rabah boumaza
Sultan Qaboos University
boumazarabah2011@yahoo.fr

The purpose of this research is to find a clear concept of the functional nominal derivatives, to represent justifications for naming them as descriptions, and to specify the area in which they are dealt with: is it the drainage or the grammar? And these derivatives are classified into the singular circle or the sentence circle of the second hand? Then demystification or detect the places that can be called on the five derivatives (the name of the subject, the name of the object, the adjective and the formulas exaggeration, and preference name) The term description, highlighting the contexts in which these derivatives perform their seven grammatical functions in the form of «to be associated with the suffix (n-of dual or n the complete plural), or associated with the former» the «semantic equivalent of the language unit» «by providing a mechanism of analysis linguisticly to find its deepest structures in order to define precisely the direction of its temporal connotations and Grammar in a way that is designed to facilitate the use of the recipients, scientistes and learners, without neglecting the secret of their expression as a substitute for their functionally equivalent physical structure.

Guided by modern linguistics, when analyzing their deep structures, taken from the second quarter of the Qur>an, a space for application and monitoring of their various types.

Key word: grammar, language, linguistics, curriculum, reading

مقدمة:

موضوع المشتق الاسمي العامل المصطلح عليه بالوصف تناولته في كتب و دراسات مختلفة مثل: «الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل» للدكتور سمير موقدة، و«الوصف المشتق في القرآن الكريم» لعبد الله الدايل، و«التناوب الدلالي بين الوصف العامل» للدكتور طه الجندي، و«اسم الفاعل بين التنوين والإضافة» لأحمد عبد السلام العمادي، و«المشتقات العاملة في الدرس النحوي» لعصام مصطفى عبد الواحد، وسواها من المؤلفات التي تكتفي في أحسن الأحوال بالوقوف على عمله حين تأديته وظيفة المبتدأ، أو بعض الوظائف الأخرى، متعاملة معه معاملة المفرد، مدرجة إياه في دائرة الصرف، وليس في دائرة النحو. وإذا تعاملت معه معاملة البنية التركيبية تُسميه الجملة الوصفية كما فعل تمام حسان، في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها»، على نحوٍ لا نعثر فيه على دراسة عالجته معالجة عميقة، تَمَس جوهره، من حيث توجيهُه اللساني والزمني والدلالي، وبَقِي موضوع المشتق الاسمي العامل المسمى «الوصف» عَصِيا في حاجة مَسيسةٍ إلى كَشْف الغطاء عنه، بوضع تعريف دقيق له، يحدد الشروط الواجب توافُرُها في المشتقات الخمسة؛ حتى يَصِح أن يُطْلَق عليها هذا المصطلح، وإبرازُ الوظائف النحوية الثماني التي يؤديها، فجاء هذا المقال ليبين أن الوصف لا يَصِح أن يطلق على المشتقات المذكورة إلا حين أدائه وظيفة من الوظائف النحوية الثماني التي سيقف على صورها، ويحللها تحليلا وافيا، مستمدا مفاهيمه الأصيلة من الخابية السيبويهية، مسترشدا بالمنهج التحويلي التشومسكي حين استدعاء المصطلحات التي تُعِين على التحليل اللساني الميَسر الذي يبرز بنياته العميقة المتوارية خلف بنياته السطحية، و ما تنطوي عليه من دلالات.

مدخل موسوم «مصلحات ومفاهيم أساس»، وينطوي على عناصر خمسة.

1- 1- ماهية التحويل:

إذا كان التحويل في اللسانيات التحويلية التوليدية قائما على أساس أن لكل بنية إفرادية (صيغة صرفية) أو بنية تركيبية (جملة وظيفية) بنيتين: إحداهما عميقة والأخرى سطحية، وإذا كان لا بد من التحويل بقواعده المختلفة؛ لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي؛ فإن هذه الفكرة نفسها التي أدت إلى ضرورة التحويل قد وُجِدت بشكل آخر في النحوي العربي، ولكن النحويين العرب حين تناولهم فكرةَ المواءمة بين العمق المقدر والسطح الظاهر انتهوا إلى أن هناك أنموذجا أو أصلاً تجريديا، في الغالب يُحَول الكلام الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود، وخلصوا إلى أن الأنموذج المجرد أساسٌ للآخر؛ فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا الأنموذج المجرد، وقد رأوا أنّ ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بِنيتان إحداهما عميقة والأخرى سطحية، وإنما التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحول الذي يكون ظاهره مُلبَسًا، فالجملة التوليدية الواردة عناصرها على أصلها[1] لا تحتاج إلى بنية عميقة، وكذلك الصيغة الصرفية التي لم يَقع فيها تحويل من نحو الإعلال والإبدال لا تحتاج إلى بنية عميقة. وإذا كان مصطلح «البنية العميقة» غير مصرح به في معالجة النحاة العرب للتراكيب الإسنادية المحولة؛ فإن مفهومه كان حاضرا في معالجتهم تلك، وجاء التعبير عنه بطرائق مختلفة، من نحو قولهم «أصله كذا»، أو «قياسه كذا»، أو هو «على تقدير كذا»، أو «تأويله كذا»، أو «على نية كذا»، وهي كلها تعني أن هناك بنية عميقة وراء البنية السطحية المحولة[2]، والتحويل هو إجراء الشيء على الشيء، ذلك أن المحول والمحول له

(1) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص21.

(2) ينظر. خميس سعد الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التعليل، التفسير، دار الشروق، عمان، 2003، ص 137.

متكافئان، وهو من وجهة نظر المنطق في الرياضيات الحديثة تكافؤ غير اندراجي، وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس، والتحويل في الدرس اللغوي العربي تحويلان: تحويلٌ يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويلٌ تفسر به الشواذ بواسطة ما يعرف بـ« نظرية الحمل»[1].

والتحويل يَتَبَدى في أربعة أقسام، هي: التحويل بإعادة الترتيب، والتحويل بالزيادة، والتحويل بالحذف، والتحويل بالاستبدال، ذلك أنه بدون مراعاة صور التحويل الواقع في البنى المحولة -باهتمام وعناية من خلال العودة إلى البنية العميقة (أي الأصل الحقيقي أو المفترض)- يكون من العسير فهم تلك البنى اللغوية الواردة على غير أصلها، ويكون من الصعب تفسير عقدها بدقة وسلامة.

وبحثنا هذا سيكتفي بمعالجة البنى المحولة بالاستبدال.

1- 2- ماهية التحويل بالاستبدال:

إذا كان من أصول البنيوية «التوزيعُ»، وهو مَنْهَجٌ في التحليل اللساني -اتخذته مدرسة «بلومفيلد»- يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السماتُ التوزيعية نفسُها[2]، وإذا كان التحويليون يعتمدون مثل الْبِنَيويين على مقياس التكافُؤ، وهو صَلاحية قيام الشيء مَقام الشيء - وهو ما يعرف بالاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث - فإن النحويين العرب يبحثون عن مكانة الْمُحَول، ودوره الذي يُؤَديه في الجملة التي ينحصر فيها، والاستبدال: هو إمكانية إقامة وحدة لغوية مقام وحدة لغوية، أو بنية تركيبية أخرى؛ لأن «الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة؛ فهما من قبيل واحد تماما»[3].

والاستبدال بابٌ من أبواب التكافؤ، من حيث جمعه كل العناصر التي يُمْكِن أن يُستبدَل بعضُها ببعض في سياق مُعَين، والعلائقُ الاستبداليةُ هي علائقُ قياسيةٌ، فما يَقَع في خانة واحدة يأخذ حُكمًا واحدا وإن تَعددت صورُه، والاستبدال نوعان: استبدال اطرادي، واستبدال غير اطرادي.

1-2- أ - الاستبدال غير الاطرادي:

وهو الاستبدال الذي تنادت به اللسانيات الحديثة، ونقف عليه في تحويل اسم الفاعل إلى اسم مفعول في قول الحطيئة:

دَعِ الْمَكارِم لا تَرْحَل لبُغيتها
و اقعُد فإنك أنتَ الطاعِمُ الْكاسِي[4]

فالمشتقان: اسما الفاعلين «الطاعم» و«الكاسي» محولان بالاستبدال، بنيتاهما العميقتان: اسما المفعول «المطعوم» و «المَكْسي».

ونقف على هذا الاستبدال غير الاطرادي في الوحدة اللغوية (هل) الواردة في قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ (الإنسان/1)، وقوله عز وجل: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ﴾ (الغاشية/1)، حيث إن الوحدة اللغوية (هل) مستبدلة بالوحدة اللغوية (قد)، التي تكافئها دلاليا للتوكيد في الآيتين السالفتي الذكر.

1-2- ب - الاستبدال الاطرادي:

الاطِّرَادُ مصدرٌ، فعله اِطَّرَدَ، وهو -حَسَبَ ابن جني في كتابه الخصائص- الاستمرارُ والتتابع والاتساق، وفي اصطلاح النحو هو المتداوَل

(1) ينظر رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، عالم الكتب، إربد، الأردن، 2008 ص 76.
(2) ينظر ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت، 34/1.
(3) ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي و البنيوية، اختلافهما النظري و المنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص 20
(4) الحطيئة: ديوان الحطيئة، ص 51.

والشائع من القاعدة النحوية، وحيث إن الأشياء تتميز بأضدادها؛ فإن عكس الاطراد هو الشاذ، ذلك أن اطّـراد القاعدة، هو كونها عامة خالية مـن الـشذوذ، وهـو الاستبدال الـذي نجده في تراثنا اللغـوي الذي يعكس منهجهم الاطرادي، وهـذا الاستبـدال طـردي عكـسي[1]، و يمـس المستويات اللسانية الثلاثة[2].

1-2- ب - 1- الاستبدال الاطرادي في أسلوب القصر:

لقـد ورد لهذا النوع مـن التحويل صور متنوعة؛ فالصورة الآتي ذكرها سنجد القصر في بنيتها التركيبيـة قوامُه الوحدتان اللغويتان «إنْ» التي للنفـي، و«إلا» التي للقـصر في نحو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّـونَ إِن لَّبِثْتُـمْ إِلَّا قَلِيلا﴾ (الإسراء/52)، فالبنيـة التركيبيـة الماضوية المؤكـدة «إنْ لبثتم إلا قليـلا» المؤلفة من حرف النفـي «إنْ» والفعل المـاضي المبني علـى السكـون «لَبِـث»، وضمير الرفـع المتصل «تُمْ» المؤدي وظيفة الفاعل، وأداة الحـصر «إلا»، وظـرف الزمـان « قليـلاً» هـي في محل نـصب مفعـولاً الفعل المـضارع الْقَلْبي «تَظُنـون»، وهي تفيد إثبات تأكيـدِ ظن قلة لَبْثِ المخاطبـين، كيف نَـصِلُ إلى ذلك؟ نَـصِل إليه بالعـودة إلى البنية التوليديـة الأصلية، بحذف الوحدتين اللغويتين: «حـرف النفي» إنْ «الْمُحَول بالاستبـدال الاطـرادي»، وحرف القـصر «إلا» الْمُحَول هو الآخر عن حرف الاستثناء لنحصل على البنية العميقة (لَبِثْتُمْ قليلاً).

وقد يأتي القـصر في مثل هذه البنية التركيبية من عنصري الزيادة «مَنْ» الذي للنفي، وحرف الحصر «إلا»، وشاهدُها قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾(الحجر/56)، حيث إن البنية التركيبية المضارعية «مَنْ يَقْنَطُ مـن رحمةِ رَبِه إلا الضالـون» المؤلفة من الوحدة اللغويـة «مَـنْ» الْمُحَولة بالاستبـدال الاطرادي للنفـي، بمعنـى «لا»، والفعل المـضارع «يقنُط»، والجـار والمجرور «مـن رحمة»، والمـضاف إليه «رب» المتـصل بـه الضمـير «ه» المؤديـة وظيفة المـضاف إليـه، وأداة الحـصر «إلا»، والفاعـل «الضالون» مؤديةٌ وظيفةَ مَقُول القول.

ونقـف علـى هـذا الاستبـدال الاطـرادي في قوله ﷺ لمعـاذ بن جبل: «ثَكِلَتْكَ أُمُّـكَ يَا مُعَاذُ وَهَلْ يَكُبُّ النَّـاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلاَّ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ».[3]

ونقـف على هـذا الاستبدال الاطـرادي في قول دريد بن الصمة

وهَـل أنا إلا مِنْ غزيـة إن غَوَتْ

غويـتُ وإن تَرشُدْ غزيـةُ أَرْشُدِ

ونقف على هذا الاستبدال الاطرادي في استبدال الوحـدة اللغويـة، ممثلـة في اسم الاستفهـام (أيْـنَ) حين تضافرهـا مع أداة الحـصر «إلا» لبنـاء أسلـوب القـصر في نحـو قـول مالك بن الريب[4]:

يَقولون: لا تبْعَدْ، وهُم يَدْفِنونَنِي

وأيْـنَ مَـكانُ البُعْـدِ إلاّ مَكانِـي

وُظِّفـت الوحدة اللغوية «أيْـنَ»، والأصلُ فيها أن تُستعمل للسؤال عن المـكان فقط، وقد تضمنت في البيت معنى «ليـس»؛ فالشاعر يُقْصِرُ البُعدَ على مكانـه، فكأنّه قال: ليس هناك مكانٌ للبعد إلاّ مكاني.

(1) ينظر رابح بومعزة، صور الاستبدال الاطرادي في البنى اللغوية الإفرادية والتركيبية،ص13و ما بعدها.

(2) ينظر رابح بومعزة التحليل اللساني للوصف العامل، ص 123.

(3) الإمام النووي، الأحاديث النووية، طبعة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، 1395هـ، ص125.

(4) دريد بن الصمة، ديوان دريد بن الصمة، تحقيق دكتور عمر عبد الرسول، دار المعارف،1980، ص57.

2-1- ب - 1- الاستبدال الاطرادي في المستوى النحوي:

هذا الاستبدال الاطرادي نجده في السابقة «ال» المقترنة بخبر المبتدأ، ذلك أن ورود السابقة «ال» في خبر المبتدأ إنما هو لإفادة القصر، ففي قوله عليه الصلاة والسلام: «الدينُ النصيحةُ»[1]، نحلل هذا النص على ضوء النظرية الوظيفية؛ فنقطع الجملة إلى كلمتين تتألف كل منهما من وحدتين دالتين (الدينُ) و(النصيحةُ)، فكلمة (الدينُ) تتكون من السابقة «ال»، وكلمة (النصيحة) تتكون من السابقة (ال)، ولكن وظيفة السابقتين في الكلمتين مختلفةٌ؛ فهي في الكلمة (الدينُ) أصليةٌ لتعريف المبتدأ، أما في الكلمة الثانية (النصيحةُ) فهي لإفادة القصر؛ لأنها لم تأتِ بحسَب أصل الوضع، لأن الخبر في أصله يكون نكرةً، والبنية العميقة لهذا النص النبوي الشريف هي «الدينُ نصيحةٌ».

والاستبدال الاطرادي نجده في السابقة «ال» المقترنة بالوصف العامل، حيث يسجل أن توجيهها الدلالي المتواري خلف بنيتها العميقة هو الوحدة اللغوية «الذي» أو متصرفاتها؛ ففي الوصفين الواردين في قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ (النساء/162)، وهما «المقيمين» و «المؤتون»؛ فهي تكافئُ دلاليا الوحدة اللغوية «الذين»، ونلحظ أن دلالة الوصف الزمنية هنا هي الحاضر أو المستقبل، ذلك أن البنيتين العميقتين للوصفين السالفَي الذكر هما «الذين يُقِيمُون الصلاةَ» و «الذين يُؤْتُونَ الزكاةَ».

2-1- ب - 3- الاستبدال الاطرادي في المشتقات الاسمية العاملة:

هذا الاستبدال في المستوى النحوي نقف عليه في المشتقات الاسمية الخمسة، التي يُطلَقُ عليها الوصف حين تحليل بنياتها العميقة، وسنستبينُ أنها تَرتد إلى فعل مضارع، وقليلا ما ترتد إلى فعل ماض، وذلك عند أدائها إحدى الوظائف النحوية الثماني، وهي وظيفة المبتدأ الوصف، الذي لا يحتاج إلى خبر وإنما يحتاج إلى مرفوع يسد مسد الخبر، أو وظيفة الخبر للمبتدأ الأصلي، أو وظيفة خبر الناسخ، أو وظيفة النعت، أو وظيفة الحال، أو وظيفة المنادى الشبيه بالمضاف، أو وظيفة المفعول به الثاني، أو وظيفة الاسم المجرور.

ماهية المشتقات الاسمية وسبب الاصطلاح عليها بتسمية الوصف:

لئن كان الصرف قد نظر إلى الاشتقاق على أنه وسيلة من وسائل تغيير البنى الإفرادية لتوليد بُنًى جديدة حَمالة معاني تُلبي الأغراض الدلالية لمستعمل هذه اللغة؛ فإن النحو بالمفهوم الانتحائي الذي بيَّنه «ابن جني»[2] كان كاشفًا الغطاءَ عن دور هذه المشتقات الخمسة: التي هي (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل) التي لا يَصِح أن يُطلَق عليها هذا المصطلحُ إلا حين عملِها عمَلَ أفعالها، حين أدائها إحدى الوظائف النحوية المذكورة آنفًا، وليس كما هو مُتبدٍّ لبعضهم الذين يُطلقونه على هذه المشتقات أينما حلت وارتحلت. ولما كان اسم الفاعل – وهو أم الباب – لا يصح أن نسميه وصفا إلا إذا اتصف بصفات فعله، وعمل عمله بالشروط التي ينبغي أن تتوافر فيه، وسنستبين سبيل تلك الشروط لاحقا[3]، ولما كانت المشتقات الأربعة الأخرى محمولةٌ على اسم الفاعل في العمل – فإننا سنقف على المجاراة في ثنائية اسم الفاعل والفعل المضارع لتبيان سبب تسمية تلك المشتقات الخمسة بالوصف.

(1) مالك بن الريب: ديوان مالك بن الريب، ص.91.

(2) صحيح البخاري: البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 2002 م،1،134.

(3) ابن جني، الخصائص،1/35.

3- المجاراة في ثنائية اسم الفاعل والفعل المضارع:

العلاقة في هذه الثنائية تكشف الغطاء عن أن الفعل المضارع سُمي مضارعا لمضارعته اسم الفاعل في الحركات، والسكنات، وعدد أحرفه، وأن اسم الفاعل إنما سُمي وصفا لاتصافه بصفات الفعل المضارع في العمل عَمَلَه، ولنا أن نقف على تعريف لسيبويه من قبيل التعريف بالتمثيل يجلي هذه الثنائية فحواه: «هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مَجْرَى المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردْتَ فيه من المعنى ما أردْتَ في يَفْعَلُ كان منونا نكرة، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا فمعناه وعمله هذا يَضربُ زيدا غدا.»[1]، ذلك أن مُراد «سيبويه» بِجَرْي الوصف (اسم الفاعل) على الفعل أنه يعمل عمله، فينصب المفعول به إذا كان بمعنى الفعل المتعدي كما في المثال المَسُوق، ويكتفي برفع الفاعل إذا كان بمعنى الفعل اللازم. يُعَزز ذلك قول لابن يعيش جاء فيه أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مَجْرَى الفعل في اللفظ والمعنى، فإذا أريد ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه، وحُمِلَ عليه في العمل، كما حُمِلَ الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة»[2] التي هي طرديةٌ عَكْسِية، ومعنى جَرْيُهُ عليه في حركاته وسَكَناته أن عدد أحرف اسم الفاعل» كاتِبٌ «مثلا كعدد أحرف الفعل المضارع «يَكتبُ وكاف «كاتِب» مفتوحة كما ياء «يَكْتُبُ» مفتوحة، والألف الثانية ساكنة كما ثاني «يكتبُ»، والتاء فيهما مكسورة، و الباء فيهما حرفُ إعراب [3]، وهذا الْجَرْيُ في الحركات والسكنات طَرْدِي في كل أسماء الفاعلين التي من الثلاثي، ومن غير الثلاثي، الصحيح والمُعَل على حَد سواء[4]؛ فاسم الفاعل «فاهم» يماثل فعله المضارع «يفهم» عروضيا ٠١١٠١ ، واسم الفاعل «مستفسرٌ» مُجارٍ لفعله المضارع «يستفسرُ» عروضيا ٠١١٠١٠١ ، واسم الفاعل «مُطيعٌ» مُعَلَ بقلبٍ عينه (الواو) ياء مُجَارٍ لفعله المضارع «يُطيعُ» المُعَل بقلب عينه (الواو) ياء عروضيا ٠١٠١١ ، و اسم الفاعل «مُتَعَالٍ» المُعَل بحذف لامه (الياء) مُجارٍ لفعله المضارع «يَتَعَالى» المُعَل بحذف الضمة التي على لامه، وهي الألف المقصورة، واسم الفاعل «رادٌّ» الذي من المضعف الذي أصله «رَادِدٌ» مُجارٍ لفعله المضارع «يَرُدُّ» الذي أصله «يَرْدُدُ» عَرُوضيا ٠١١٠١ [5].

ثم إن الارتباط بين صيغتي اسم الفاعل والفعل المضارع هي من جهتي اللفظ والمعنى [6]، والْمُعْتَبَرُ لدى النحويين هو شبهه للفعل في المعنى لا الصورة[7]، إذ نراهم يذهبون إلى أن الصيغتين (اسم الفاعل أم الباب والفعل المضارع) تعبران عن معنى واحد، يؤكد ذلك ابن جني بقوله: «ومن المضاف على تقدير التنوين أيضا قولك: رأيت ضاربي زيدٍ، ومررت بضاربي زيد، إذا أردت بضارب يضربُ»[8]؛ لذلك تنادَى النحويون بحمل إحدى الصيغتين على الأخرى في العمل لذلك الشبه، «وإنما أعمل اسم الفاعل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع»[9].

والذي نطمئن إليه هو أن اسم الفاعل المحمول على

(1) ينظر شروط عمل المشتق الاسمي العامل، ص 9،10 من هذا المقال.
(2) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 1 بيروت: دار الجيل) 164/1.
(3) ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، بيروت عالم الكتب، مكتبة المتنبي، د. ت 77/6/.
(4) صدر الأفاضل الخوارزمي، شرح المفصل(التخمير)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت،3، 1990/ 100.
(5) ينظر رابح بومعزة، نظرية النحو العربي و رؤيتها لتحليل البنى اللغوية، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن2011، ط1، ص105.
(6) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت،4، 1975/69.
(7) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك،ط5، دار الفكر،بيروت،1985،ص،598.
(8) ينظر رابح بومعزة، نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البنى اللغوية، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن 1ط،2011، ص105.
(9) سيبويه، الكتاب، 57/2.

الفعل المضارع مَرَده إلى ما يتضمنه من الحدث الذي يشكل قاسما مشتركا بينهما؛ لتكون أبنية المشتقات الأربعة الأخرى التي لا مجاراة بينها وبين الفعل المضارع محمولة على البنية الأم، وهي بنية اسم الفاعل، ولكونها متضمنة حدثا يمثل القاسم المشترك بينها وبين هذا الفعل العاملة عمله، المتصفة بصفاته؛ فإن اسم الفاعل والمشتقات الأربعة الأخرى التي يطلق عليها «الوصف» لا يصح إطلاق هذا المصطلح عليها إلا حين ورودها عاملة عمل أفعالها، إذ إن التعريفات التي عرضها سيبويه، وسواه من النحويين لم تَسُقْ لنا إلا الأمثلة التي يُسَجل فيها أن هذه المشتقات الخمسة عاملةٌ عملَ أفعالها، وإذن فالمشتقات الاسمية العاملة موضوع نحوي مرتبط بالعامل ذي الأهمية البالغة في نحونا العربي قديمه وحديثه.

4- المشتقات الاسمية العاملة بين الإفراد والتركيب:

التساؤل الذي يطرح بإلحاح هو: أتعد المشتقات الاسمية العاملة، المصطلح عليها بالوصف أسماء، أم أفعالا، أم جملا فعلية؟ للإجابة عن هذا التساؤل ينبغي لنا أن نقف عند ثنائية الإسناد، وثنائية الفعلية والاسمية التي لهذه المشتقات الاسمية العاملة، وسنجد أن الأسماء لئن كانت في ظاهرها أسماء، فإنه في بنيتها العميقة[1] لا تنفكُّ أن تكون أفعالا أو جملا فعلية، وهو ما سنستبينُ سبيله في الصفحات التي نحلل فيها صورها.

وقبل الإجابة عن هذا التساؤل نَلفِت النظر إلى أن النحويين العرب لم يقفوا عند حدود الشكل، بل عولوا على المعنى، وسنرى كيف أن هذا المعنى كان عندهم هو المُنطلَقَ لتحليل البُنَى اللغوية، وتجلى ذلك في قول بن هشام «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا[2]، وأساس ذلك أن المعنى لا يتوصل إلى معرفة كنهه بالاعتماد على البنية السطحية للتركيب الإسنادي المنشود وحدها، وبخاصة حين التعاطي مع البُنَى اللغوية المحولة، التي أدرك النحويون أن خلف مستواها السطحي يكمن مستوى عميق على ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي له.

فالإسناد يقسم في النحو العربي على قسمين، إسناد أصلي، وإسناد غير أصلي؛ فالإسناد غير الأصلي هو الذي تقوم فيه العلاقة بين كل من المشتقات الخمسة العاملة المصنفة ضمن دائرة الوصف، ومرفوعها الذي أسند إليها، وهذا الإسناد هو الذي أشار إليه «الاستراباذي» في معرض تمييزه بين الكلام والجملة بقوله: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي[3]، سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه» [4]، ليبين أن اللغة العربية توظف نوعين من الإسناد، إسنادٌ أصلي يَتِم بين اسمين، أو بين اسم وفعل، في الجملتين الاسمية والفعلية (النواتين الأصليتين)، وإسنادٌ غيرُ أصلي مُحَول، يَكُون بين الوصف ومعموله، من منطلق أن ثمة نوعين من التواصل، تواصلٌ عادي يستعمله عامة الناس يوظف الجمل التوليدية النواة [5]، وتواصلٌ راقٍ يستخدم الجمل المحولة بأحد أنواع التحويل الأربعة [6]، ومنه التحويل بالاستبدال الذي يلجأ فيه إلى المشتق الاسمي العامل، بديلا عن الجملة الفعلية [7] المكافئة له نحويا، على

(1) ابن يعيش، شرح المفصل،.2/78..

(2) ينظر رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، ص 125.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص،598.

(4) والإسناد غير الأصلي هو ذلك الذي يتم بين الوصف ومرفوعه، (فاعله أو نائب فاعله). ينظر الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت،2/319.

(5) الاستراباذي، شرح الكافية في النحو 8/1.

(6) الجملة التوليدية النواة إذا كانت اسمية ينبغي أن يكون المبتدأ فيها مفردا لا جملة معرفا لا نكرة مبدوءا به مذكورا لا محذوفا، وإذا كانت فعلية فقوامها الفعل التام الذي ينبغي أن يكون متقدما على معموله (الفاعل) الذي يجب أن يكون مفردا، لا جملة مذكورا لا محذوفا، ينظر: Noam Chomsky: Aspects OF the theory of syntax. P36

(7) التحويل بالاستبدال والتحويل بالترتيب والتحويل بالحذف والتحويل بالزيادة. ينظر رابح بومعزة التحويل في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008، ص49-54.

الرغـم من أن ثمة فرقا بين التعبير به، والتعبير بالجملة المستبـدَل بهـا، وحيث إن المشتق الاسمـي العامل إسناد غـير أصلي؛ فإنه في تحليله لسانيـا هو جملة مضارعية، وقليلاً ما يكون جملة ماضوية، قِوامُ هذه الجملة الفعلية هـذا المشتق الاسمـي العامل، الـذي تُعَد بنيتـه العميقة فعـلا مسنَدًا إلى مسنَد إليه (فاعـل أو مسنَد إليه سَلْبِي (نائب فاعل)[1]، وما يُقَوي هذا الرأي هو أن هذا المشتق الاسمي (الوصف) يأتي بمعنى الفعل، والفعل في العرف النحـوي لا خبر لـه[2]؛ فهـو إذن اسمٌ مُحـولٌ، ذلك أن الذي يعمل في الجملة الفعلية إنما هو الفعل، والفعل عند النحويـين العرب لا يَستغني عـن الفاعل[3]، والذي يُعزِّزُ الرأي الذي يَذهبُ إلى أن هذا المشتق الاسمي العامل هو جملةٌ فعلية قول لأبي علي الفارسي أورده في مَسَاق حديثه عن امتناع إضافته، مـؤدَّاه «وإن كان دخول اللام بمعنى الـذي في اسم الفاعل لم تَجُزْ إضافته أيضا ألا ترى أنه إذا كان كذلـك كان اسم الفاعـل في تقدير جملة (...)، وإذا كان جملة لم تجز إضافته(...)، كما لا تجوز إضافة الجمل»[4]، كذلك نجد الفراء ومهدي المخزومي [5] قد عَدَّا هذا المشتـق الاسمي (الوصف) مـن أقسام الفعل، وقد سماه مهدي المخزومي «الفعل الدائم»[6].

ونحـن نطمئـنُّ إلى أن هـذا المشتق الاسمـي العامل (الوصف) في سياقات مُعَينة يكون في بنيته العميقة فعلا مضارعا، أو فعلا ماضيا، وفي سياقات أخرى يكون جملة فعليـة مضارعيـة أو ماضوية، وهـو في كل الأحوال ليس مفـردًا، على الرغم من أنه يـؤدي الوظيفة النحوية التي يؤديهـا المفـرد، والمشتق الاسمي العامل هـو ما صيغ من المصدر[7] ليدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود[8]، ويشمـل اسم الفاعل، واسم المفعـول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل[9]، فاسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث[10]، في مقابل الصفة المشبهة بالفاعـل في ما عملت فيه[11]، التي هي من باب الأسمـاء التي عملـت عمل الفعـل[12]، واسم المفعول هو المشتق من الفعل لمن وقع عليه، وصيغ المبالغة هي الأوزان التي يحول إليهـا اسم الفاعل للدلالة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الكثرة، والمبالغة الصريحة في معنى فعلهـا الثلاثـي الأصلي، «واسم التفضيـل اسم بني على «أفعل» بزيادة صاحبه على غيره»[13]، واللافت للنظر أن هذه المشتقات الأربعة لئن كانت محمولة على اسم الفاعل في العمـل، فإنها تَنقص عـن رتبته؛ لأنها ليـست جاريةً على الفِعْل المُضَارِع الجاري عليه هو في حَرَكاته وسكناته[14]، فهي تجري على اسم الفَاعِل في العمل دون جريانها على الفعل في عدد الأحرف والسكنات والحركات، ونحن نستأنـس إلى أن هذه المُشْتَقّات المصطَلَحَ عليها بالوصف إنما هي متضمنـةٌ معنى الفعل، فلما فاحت رائحة الفِعل منها عَمِلت عَمَلَه.

5- شروط عمل هذه المشتقات الاسمية:

لكـي يعمل المشتـق الاسمي عمل فعلـه يجب أن يكون علـى إحـدى الصورتين الآتـي ذكرُهما، وهمـا أن يكون نكرة، أو مقترنا بالسابقة «الـ».

❁ **الصورة الأولى:** وفيهـا يكون المشتق الاسمي العامل نكرة، وهي على قسمين:

(1) رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، ص64.
(2) ينظر رابح بومعزة، المرجع نفسه ص174.
(3) ينظر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ص195.
(4) ينظر ابن الناظم بدر الدين، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت،ص107.
(5) الفارسي أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.،865/1.
(6) ينظر مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الكتب المصرية، القاهرة،1966، ص65.
(7) الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت،20/1.
(8) أي من الفعل، لان سيبويه سمى المصدر فعلا وحدثا. ينظر الكتاب،164/1.
(9) الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 201/1.
(10) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد بيروت دار الكتاب العربي، ط1 ،1955م،412/1.
(11) الاستراباذي، شرح الكافية، 413/3،1.
(12) سيبويه، الكتاب،194/1.
(13) ابن يعيش، شرح المفصل،78/6.
(14) الاستراباذي، شرح الكافية،2،312.

● **القسم الأول:**

فيه يكـون المشتق الاسمي العامل نكـرة منونًا، حيث وضع «سيبويـه» معايـير محددة لاسم الفاعـل (أم باب الـوصف)، وذهب إلى أنه يجري مجـرى الفعل المضارع في المعنـى والعمل حال كونه منونا نكرة، وبين أنه لا يعمل لذاتـه، بل لمشابهتـه المضارع قائلا: «هـذا باب من اسم الفاعـل الذي جـرى مجرى الفعـل المـضارع في المفعول في المعنـى؛ فـإذا أردت فيه من المعنى مـا أردت في يفعل كان منونـا نكـرة، وذلك قولك هـذا ضارب زيدا فمعناه وعملـه مثل هذا يـضرب زيدا؛ فإذا حدثـت عن فعل في حـين وقوعه غير منقطع كان كذلـك وتقول: هذا ضارب عبـد الله الساعـة، فمعناه وعمله مثل هـذا يضرب زيدا الساعـة[1]، أي أن الوصف النكرة المنوَّن لا يَعمَلُ إلا حين دلالته على الحال والاستقبال.

● **القسم الثاني:**

فيـه يكـون المشتـق الاسمـي العامـل نكـرة مقترنـا باللاحقة ممثلة في النون التي للمثنى، والنون التي لجمع المذكر السالم، يقول سيبويه: « واعلم أن العرب يستخفُّون فيحذِفون التنوين والنُّون، ولا يتغير من المعنى شيء»[2]، في نحـو الوصف الـوارد في قوله تعالى ﴿إِنَّـا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهۡـلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّـمَآءِ﴾ (العنكبوت/34) وهو «منزلون».

❂ **الصورة الثانية:**

فيها يكـون المشتق الاسمي العامـل مقترنا بالسابقة «ال»[3] التي بنيتها العميقة لسانيا الوحدة اللغوية «الذي» أو إحدى متصرفاتها، وهي التي، اللذان، اللتان، الذين، اللاتـي، اللواتي التي قال عنهـا سيبويه: «هذا باب صار الفاعـل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنـى، وما يعمل فيه، وذلـك قولـك هذا الـضارب زيدا؛ فـصار في معنى هذا الـذي ضرب زيـدا وعمل عمله؛ لأن الألـف واللام منعتا الإضافـة، وصارتـا بمنزلـة التنويـن (...)، وهذا وجه الكلام»[4].

والذي ينبغي لمحلل المشتق الاسمي العامل هو أن يكون علـى بَيِّنة مـن أن تثنيتـه، وجمعه تصحيحًـا، وتكسيرًا، وتذكـيرا، وتأنيثـا، مثل مفـرده في العمل والـشروط[5]، ويستوقفنـا علـى ذلك المشتقـان الاسميان الـواردان في قوله تعالى ﴿وَٱلۡمُقِيمِـينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(النساء /162)، وهمـا «المقيمـين» و«المؤتـون»، ونلحـظ أن دلالـة المشتـق الاسمـي العامـل الزمنيـة هنا هي الحـاضر أو المستقبـل متجلية في بنيتيهمـا العميقتين «الذين يقيمون الصلاة» و«الذين يؤتون الزكاة».

والآن ننتقـل إلى المباحث السبعة التـي مدارها على تحليل البنية العميقة للمشتق الاسمي العامل وصوره.

في مبتـدأ الأمـر نلفـت الانتبـاه إلى أن اسم الفاعل العامـل أم باب المشتقات الخمسة، التـي تسمى الوصف محمـول على الفعـل المـضارع في العمـل للمشابهة التي ذكرناها، كما أن المـضارع محمول عليه في الإعراب[6]، وتنزيلـه منزلته، ولكـي يَقْوَى هذا المشتـق الاسمي الذي يسمـى الوصف على نصب معموله اشترط النحويون أن تكـون دلالته على الحال أو الاستقبـال، وجعلوا التنوين ملازمًا لتلـك الدلالة، حيث إن «اسم الفاعل إذا أريد به الحـال أو الاستقبال يعمل عمل الفعل إذا كان منونا»[7]، أو مقترنا باللاحقة ممثلة في النون التي للمثنى أو لجمع المذكر السالم[8].

والمشتقـات الأربعـة الأخـرى، وهـي اسم المفعـول، والصفـة المشبهـة، وصيـغ المبالغـة، واسم التفضيـل

(1) الفارسي أبو الحسن،1/151.
(2) سيبويه، الكتاب، 1/164.
(3) المرجع نفسه،1/168.
(4) Andre Martinet. Elements de Linguistique generale . Armand Colin. p.84
(5) سيبويه، الكتاب، 1/181.
(6) ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، بيروت، دار إحياء الكتب لعربية، د- ت،2/69.
(7) ابن يعيش، شرح المفصل 6/78.
(8) المرجع نفسه، 6/68.

محمولة على اسم الفاعل في العمل، وفي معرض حديث النحويين عن عمل المشتق الاسمي عمل فعله من الرفع والنصف حددوا السياقات التي ينبغي أن يؤدي فيها هذا المشتق الاسمي إحدى الوظائف النحوية الثماني، وهي وظيفة المبتدأ الوصف الذي لا يحتاج إلى خبر، وإنما يحتاج إلى مرفوع يَسُد مسد الخبر[1]، أو وظيفة الخبر للمبتدأ الأصلي الذي يقتضي خبرا، أو خبرا محولا (خبر الناسخ)، أو أن يكون نعتا، أو حالا، أو منادى شبيها بالمضاف، أو مفعولا به ثانيا، أو اسما مجرورا)، يؤكد لنا ذلك ابن يعيش بقوله: «إن أصل العمل إنما هو للأفعال، كما أن أصل الإعراب هو للأسماء (...) وإذا علم ذلك فليعلم أن الفروع أبدا تنحط من درجات الأصول، فلما كانت أسماء الفاعلين والصفة المشبهة (...) فروعا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل، ومن ضعف لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي حال[2] أو استفهام أو نفي، وذلك من قبيل أن هذه الأماكن للأفعال»[3].

1- صور المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة المبتدأ:

المشتق الاسمي العامل حين أدائه وظيفة المبتدأ ذو طبيعة مزدوجة؛ فهو اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى والعمل، وهذا المشتق الاسمي العامل الرافع لم يكن له خبر؛ لأنه هو الخبر في حد ذاته، والخبر إنما يخبر به لا عنه؛ فهو مبتدأ مُخْبَرٌ به مثل الإخْبار بالفعل[4]، فهو مبتدأ مسنَدٌ إلى ما بعده إسناد الفعل إلى الفاعل[5]، وقد أوضحَ «ابن مالك» أن سبب استغناء المشتق الاسمي العامل عن الخبر هو شدة شبهه بالفعل؛ لأن القول: أ ناجحٌ المجتهدُ؟ بمنزلة «أينجحُ المجتهد؟» فكما لا يفتقر «أينجح المجتهد؟» إلى مزيد في تمام الجملة كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته، أي المكافئ له نحويا، لأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة، وذلك حاصل بالمشتق الاسمي العامل المذكور ومرفوعه.[6]، وحيث إن المشتق الاسمي العامل ليس فعلاً خالصًا، وإنما هو فعل في المعنى؛ فقد اشترط جمهور النحويين البصريين اعتماده على ما يعزز فيه جانب الفعلية، وذلك بالاعتماد على حرف نفي أو حرف واستفهام؛ «لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي الاستفهام»[7]، وهذا الشرط استحساني عند سيبويه وليس واجبا، فهو جائز عنده على قُبْح، «ومن زعم أن «سيبويه» لم يُجِزْ جَعْلَه مبتدأ إذا لم يَلِ استفهامًا أو نفيا فقد قوّلَهُ ما لم يَقُلْ»[8]، والكوفيون ومعهم «الأخفش» لا يشترطون الاستفهام والنفي في المشتق الاسمي العامل الواقع مبتدأ، إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعده، وما بعده مرفوعا به على قاعدتهم[9]، أي أنهم يعدون هذا المشتق الاسمي العامل ومرفوعه مترافعَيْن.

❁ الصورة الأولى:

فيها سنجد المشتق الاسمي العامل النكرة صفة مشبهة عاملة عمل فعلها، ونقف على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ (الأنبياء/109)، إذ إن الجملة «أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون» مؤدية وظيفة المفعولين للفعل المضارع القلبي «أدري» مكونة من المشتق الاسمي العامل الوارد صفة مشبهة «قريبٌ»[10] المعطوف

(1) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل،6/97.
(2) ابن هشام، مغني اللبيب،2/527.
(3) ينظر ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/195.
(4) ينظر ابن الناظم، شرح الألفية، ص107.
(5) ابن مالك محمد عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، عالم الكتب، القاهرة، ص272.
(6) الاستراباذي، شرح الكافية،1/226.
(7) ابن مالك، شرح التسهيل،1/226.
(8) ينظر المرجع نفسه،1/274.
(9) ينظر العكبري أبو البقاء إملاء ما من به، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1979، ص53.
(10) لأن الوصف الذي يعتمد على حرف نفي أو حرف استفهام هو الوصف المؤدي وظيفة المبتدأ، سواء أكان اسم فاعل أم اسم مفعول أم صفة مشبهة أم صيغة مبالغة أم اسم تفضيل، ونكتفي بالتمثيل لصيغة المبالغة واسم التفضيل؛ لأن الأسماء الأخرى ممثل لها في متن البحث. «ما كذاب المؤمن» و «أمعطاء الغني الفقير صدقة؟ «و «ما أفضل العربي على العجمي» و «هل أكبر خديجة من عائشة»؟.

عليه المشتق الاسمي العامل «بعيدٌ» المؤدي وظيفة المبتدأ، وفاعله المؤدي وظيفة الخبر هو الموصول الاسمي «ما» مع صلته الجملة الفعلية «توعدون»، وهو معتمدٌ على همزة الاستفهام[1])، ولئن كان ظاهر هذه الجملة أنها اسمية، فإنها في جوهرها هي جملة فعلية مضارعية، بنيتها العميقة «أيقرُب أم يَبْعُد ما توعدون».

❂ الصورة الثانية:

فيها نجد الوصف المؤدي وظيفة المبتدأ لم يتطابق مع معموله في التثنية، ففي قوله ﷺ: «أَحَي والِداك»؟[2] نجد الوصف «حَي» الذي هو صفة مشبهة قد رفع فاعله «والداك» السادَّ مسدَّ الخبر، ولم يتطابق معه في التثنية، مما يبين أن الوصف هو في جوهره فعلٌ؛ لأن الجملة الاسمية النواة يجب التطابق فيها بين المبتدأ والخبر في العدد.

❂ الصورة الثالثة:

في هذه الصورة يكون الوصف غير معتمد على نفي أو استفهام كما هو الشأن بالنسبة إلى الوصف الوارد في المثل العربي الشهير «مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ»[3]، حيث إن كلمة «مكرهٌ» هي اسم مفعول، وقد احتاجت إلى نائب الفاعل «أخاك» الذي سدَّ مسد الخبر، ذلك أن اعتماد الوصف المؤدي وظيفة المبتدأ على حرف نفي أو حرف استفهام إنما هو من قبيل الاستحسان، لا على سبيل الوجوب[4]، وقد يرد الوصف المؤدي وظيفة المبتدأ مقترنًا بالسابقة «ال» في نحو قول ابن قيس الخطيم[5]:

الحافِظو عَوْرَةَ الْعَشيرَةَ لا
يأتيهم من ورائهم نَطَفُ

ذلك أن الوصف «الحافظو» المؤدي وظيفة المبتدأ قد نصب المفعول به «عورة»، وبنيته العميقة مع معموله هي «الذين يحفظون عورة العشيرة»، وخبره الجملة المضارعية المنفية «لا يأتيهم من ورائه نطف»، حيث إن الشاعر هنا «لم يرد الإضافة بحذف النون بغير معنى فيه، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ، ولكنه حذف النون لطول الاسم، إذ صارما بعده صلة له»[6]؛ فحذف النون من هذا المبتدأ إن هو إلا حذفٌ استخفاف من البنية السطحية، وهو مَنْوِي ذهنًا، ومرادٌ في البنية العميقة.

2 - المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة الخبر:

2- أ - صور المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة خبر المبتدأ:

❂ الصورة الأولى:

تستوقفنا عندها الآية الكريمة ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ (إبراهيم/21)، ذلك أن المشتق الاسمي العامل «مُغْنُون» المقترن باللاحقة المتمثلة في نون جمع المذكر السالم قد نصب المفعول به «من شيء» المجرور لفظا بحرف الجر الزائد «من» المنصوب محلا، لكون هذا الوصف جاء مؤديا وظيفة خبر المبتدأ «أنتم»، وليس لكونه معتمدا على استفهام، والذي يؤكد صواب هذا المَنزَع هو أن هذا المشتق الاسمي يعمل عمله حتى ولو استغني عن حرف الاستفهام «هل»، وبنيته العميقة مع معموله هي «تغنون عنا من عذاب الله شيئا».

ونجد المشتق الاسمي العامل الوارد في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ (البقرة/145) «بتابع» المجرور لفظا بحرف الجر الزائد «الباء» المفيد توكيد النفي متصفا

(1) ينظر الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة،2004.، 318/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة دار إحياء التراث، ط 1966،5م 35/1.

(2) محمد بن إسماعيل البخاري أبو عبد الله، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت،2002،4. 71/2.

(3) أخاك « يعرب نائب فاعل لاسم المفعول سد مسد الخبر، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف على لغة القصر لأنه من الأسماء الستة. وهذا المثل قد ذكر برواية «مكره أخوك لا بطل» ينظر ابن مالك، أوضح المسالك،1/35.

(4) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل،1/273.

(5) ابن قيس الخطيم، ديوان ابن قيس، ص،51.

(6) المبرد، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، ط3 (القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية، لجنة إحياء التراث الإسلامي 1994م)، 4 / 145

بصفات فعله المضارع « بتابع «، حيث نصب المفعول به «قبلتهم» لمجيئه نكرة منونا مؤديا وظيفة خبر المبتدأ «أنتم»، وليس لكونه معتمدا على نفي، كما أن المشتق الاسمي العامل الوارد في الآية الكريمة ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَىْءٍ﴾ (العنكبوت /12) «بحاملين» المجرور لفظا بالباء الزائدة الدالة على توكيد النفي قد عَمِلَ عَمَلَ فعله المضارع «يَحْمِلون»؛ فنصب المفعول به «من شيء» المجرور لفظا بحرف الجر الزائدة «من» لمجيئه نكرة مقترنا باللاحقة ممثلة في النون التي لجمع المذكر السالم، وليس لمجيئه مسبوقا بحرف النفي «ما»، وقد يرد المشتق الاسمي العامل المؤدي هذه الوظيفة صيغة مبالغة في نحو الوصف الوارد في الآية الكريمة ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ (المائدة /42)، حيث تعدى الوصفان «سماعون» و«أكالون» على المفعولين «الكذب»، و«السحت» بحرف الجر «اللام»، وبالبنية العميقة لهذه الآية «يسمعون الكذب ويأكلون السحت كثيرا»، واللافت للنظر أن في هذه الآية تحويلين تحويلٌ بالحذف، مَس المبتدأ الذي بنيتُه العميقة «هم»، وتحويلٌ بالاستبدال مَس خبر هذا المبتدأ الذي ورد وصفا «سماعون»، و«أكالون» بنيتُه العميقة جملة مضارعية.

ويمكن أن يرد المشتق الاسمي العامل نكرة مقترنا باللاحقة التي هي النون، التي لجمع المذكر السالم [1]، ففي الآية الكريمة ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥﴾ (الكافرون /3-5) نجد الجمل الفعلية الثلاث [2] «عابدون ما أعبد»، و«عابد ما عبدتم» و«عابدون ما أعبد»[3] جاءت لتؤدي وظيفة خبر المبتدآت «أنتم» و «أنا» و«أنتم»، والبنياتُ العميقة لهذه الجمل المركبة هي «تعبدون مَعبودي»، و«أعبد معبودكم»، و«تعبدون معبودي»، ويسجل أن مجيء المسند وصفا ببناء «فاعِل» مَنَحَ النظم الدلالة على تأكيد نفي حدوث حدث عبادة الرسول صلى الله عليه وسلم لما يعبد الكافرون؛ إذ إن معنى «ولا أنا عابد ما عبدتم» ما كنت قطُّ عابدًا ما عبدتم[4]، وتأكيد نفي حدوث حدث عبادة الكافرين لما يعبد الرسول صلى الله عليه وسلم، ذلك أن دخول حرف النفي «لا» على المبتدأ «أنا»، و«أنتم» مُشْعِرٌ بإخراج هذه الذات من الحكم، أي الخبر، وفيه من القوة والتأكيد الشيءُ الكثير[5].

ويمكن أن يكون المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة الخبر اسم تفضيل، وفي هذه الحال يعمل عمله دون أن يكون مُنَونا، لأن اسم التفضيل ممنوع من الصرف، ففي قوله تعالى ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (التوبة /13) يلاحظ أن المشتق الاسمي العامل «أحق» مؤد وظيفة خبر المبتدأ «الله»، وبنيته العميقة «يحق»، والخبر في هذه الآية ورد جملة مضارعية مركبة؛ لأن فاعل اسم التفضيل هو المصدر المؤول «أن تَخْشَوْهُ»، وفي الآية الكريمة ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ (الكهف/18) نجد الجملة الاسمية المركبة « كلبهم باسط ذراعيه» – انطلاقا من الرؤية الوظيفية التي تحلل الجملة حسب الخانة الوظيفية التي تحتلها[6]– قد ورد خبرها «باسط ذراعيه» جملة ماضوية بسيطة، مؤلفة من الوصف «باسط» الذي هو في بنيته العميقة «بَسَطَ»[7]، وفاعله المضمر «هو»، والمفعول به «ذراعيه»، والبنية العميقة

(1) Josef Voss: Noam. Chomsky et la Linguistique Cartesienne. p 525.

(2) عدت الجمل الثلاث جملا مضارعية مركبة لأن المفعول به فيها ورد جملة. ينظر رابح بومعزة الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، صور الجملة الماضوية والمضارعية المؤدية وظيفة المفعول به، ص234

(3) فالوصف «عابد» جاء منونا فعمل عمل فعله «أعبد» والوصف «عابدون» لما جاء جمع مذكر سالما نكرة غير مضاف عمل أيضا عمل فعله «تعبدون».

(4) ينظر أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت،1992.1/522.

(5) ينظر محمد أبو موسى، دلالة التراكيب دلالة التراكيب، مكتبة وهبة دار التضامن، القاهرة، ط2،1987.ص71.و ينظر رابح بومعزة، نظرية النحو العربي،ص32.

(6) Andre Martinet: La linguistique Synchronique, presses ,Un - versitaire, Paris, 1970.p.25.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1997م.1/55.

لهـذه الجملة هي «بسط ذراعيـه»[1]، والسياق هو الذي بين أن الدلالة الزمنية لهذا الوصف، هي الماضي وليست الحال أو الاستقبـال على الرغم من مجيء هذا الوصف نكرة منونا واقعا خبرًا للمبتدأ «كلبهم».

وفي قولـه تعـالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ (آل عمران: **185**) يُسجـل أن المشتق الاسمي العامل «ذائقة الموت» المؤدي وظيفة خبر المبتدأ «كل» النكرة المخصصة بالإضافة عامـل عمل فعله المضارع «تـذوقُ» على الرغم مـن حـذف التنوين مـن بنيتـه السطحيـة، إذ إن بنيته العميقة «ذائقةٌ الموتَ»، والـذي يكافئها دلاليا هي «تذوق الموت» ذلك أن التنوين هنا منوي ذهناً، والإضافة إن هي إلا إضافـة لفظيـة، لا يغير كَف التنويـن فيها من المعنى شيئـا لأنه حَذْفُ استخفاف[2]؛ فقـد ذكر ابن يعيش أن الإضافـة هنا غير محـضة، لأن التنوين مـرادٌ، ولأنه لو كانـت الإضافة محضة لكنا قد أخبرنا عن المبتدأ النكرة بالخبر المعرفة، وذلك قلبٌ للقاعدة»[3].

كذلـك يمكن أن يَـرِدَ المشتق الاسمـي العامل المؤدي وظيفـة خبر المبتـدأ مقترنـا بالسابقـة «الـ»، ففي قول الأعشى من المتقارب:

هو الواهبُ المائةَ المصطفا

ةَ إما مخاضا وإما عشارًا[4]

نجـد المشتـق الاسمـي العامـل «الواهـب» المرتبـط بالوحـدة اللغوية «الـ» التي تكافئ دلاليا «الـذي» المؤدي وظيفـة خبر المبتـدأ «هو»، قد نصب المفعـول به «المائة»، وقد جـاء لقصره علـى المبتـدأ وتخصيصه لـه، وبنيته العميقة «هو الذي يَهَبُ المائةَ لا غير»[5].

(1) ينظر يوسف المطلبي، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1986 ص155

(2) ينظر سيبويه، الكتاب،1: 166.

(3) ابن يعيش شرح المفصل، 6:68

(4) الأعشى، ديوان الأعشى، تحقيق، عبد الرحمن المسطاوي، دار صادر، بيروت،1979، ص 81.

(5) ينظر محمد أبو موسى، دلالة التراكيب، ص 253.

2-ب- صـور المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة خبر الناسخ[6]:

هـذه الـصورة تشمل الـوصف الواقع خـبرا لعنصر التحويـل «كان» وأخواتهـا، أو لعنـصر التحويـل «إن» وأخواتها.

❁ الصورة الأولى:

في قولـه تعـالى ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ (النمل /**32**) نجـد المشتـق الاسمـي العامـل «قاطعةً» النكرة المنون قد نـصب المفعول به «أمرًا»، لأنه مـؤد وظيفةَ خبر النـاسخ «كان»، وليس لأنـه معتمِدٌ على نفـي، والبنية العميقة له هي «قطعـتُ أمرًا»، أي أن زمن قَطْـع الأمر هو المـاضي، لأن عنصر التحويـل «كان» هو الذي حدد زمن الخبر[7].

❁ الصورة الثانية:

في الآيـة الكريمة ﴿إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (العنكبوت /**34**) نجـد المشتق الاسمي العامـل «منزلون» النكرة المقـترن باللاحقة، وهي النون التـي لجمع الذكـور عاملا عمـل فعله المـضارع «نُنَزل»، ناصبًا المفعول به «رجـزًا» لكونه مؤديا وظيفة خبر «إن»، وبنيتـه العميقـة «ننزل علـى أهل هـذه القريـة رجزًا»، والدلالة الزمنية له هي الحاضر أو المستقبل.

وفي قولـه تعالى ﴿وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ (الكهف/**8**) نجـد المشتق الاسمـي العامل النكرة «جاعلون» المقترن بنـون جمع المذكر السالم الوارد خبرًا للوحـدة اللغوية التـي للتوكيد «إن» قد نـصب المفعول به الأول، وهـو المـوصول الاسمـي «ما»، والمفعـول به الثاني «صعيـدا»، والبنية العميقـة له مع معموليه هـي «لَنَجْعَلُ الموجودَ عليها صعيدًا».

و قـد يكـون المشتق الاسمـي العامـل «اسم مفعول»،

(6) الناسخ سواء أكان الناسخ كان وأخواتها أم إن وأخواتها فإنه يعد عنصر تحويل يحول دلالة الخبر الذي هو محط الاهتمام في الجملة الاسمية.

(7) ينظر رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، ص66.

ونقف على صورة له في الآية الكريمة: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾(الأعراف /139)، فالجملة المضارعية المركبة[1] «متبرٌ ما هم فيه» يُلحَظُ أن المشتق الاسمي العامل فيها، وهو اسم المفعول «مُتَبَّرٌ» الذي يسجل أن بنيته العميقة «يُتبرُ» قد جاءت الجملة الاسمية البسيطة «ما هم فيه»، المؤلفة من اسم الموصول «ما»، وضمير الرفع المنفصل «هم» الواقع مبتدأ، والجار والمجرور «فيه» المؤديان وظيفة الخبر، قد جاءت هذه الجملة الاسمية البسيطة مؤدية وظيفة نائب الفاعل للمشتق الاسمي العامل «مُتبر»، وهي تفيد تأكيد تتبير الموجود فيه هؤلاء الناس[2]،وبنيتها العميقة هي «الموجودون فيه»، وبذلك تكون البنية العميقة للجملة المضارعية المركبة «متبَّرٌ ما هم فيه»[3] هي «يُتبرُ الموجودون فيه».

أما المشتق الاسمي العامل الوارد في قوله تعالى ﴿ذَٰٓئِقُواْ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡأَلِيمِ﴾(الصافات /38) «ذائقو» فمُحَولٌ بحذف اللاحقة التي هي نون جمع المذكر السالم وبنيته العميقة هي «ذائقون العذابَ» على نية ذكر النون[4] ليكون البُعْدُ الدلالي لهذا المشتق الاسمي العامل هو «لَتَذوقُونَ العذابَ».

3- صور المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة النعت:

3- أ - صور المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة النعت للمنعوت النكرة:

❁ الصورة الأولى:

نقف على عَينة لها في قوله تعالى ﴿يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ (النحل/69)، ذلك أن المشتق الاسمي العامل وهو اسم الفاعل «مختلف» النكرة المنون قد رفع الفاعل «ألوانُه» لكونه مؤديا وظيفة النعت للمنعوت النكرة «شرابٌ» الواقع فاعلا مرفوعا، والبنية العميقة لهذا المشتق الاسمي العامل هي «تختلف ألوانُه» على أن هذا الاختلاف ممكن في الحاضر أو المستقبل.

وقد يرد المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة النعت اسم مفعول؛ ففي قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمٞ مَّجۡمُوعٞ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ (عود/103) يُسَجل أن اسم المفعول النكرة المنون «مجموع» جاء مؤديا وظيفة النعت للخبر المرفوع «يوم»، وقد رفع نائب فاعله «الناس»؛ لذلك فهذا النعت «مجموعٌ له الناسُ» هو جملة مضارعية، وليس مفردا بنيته العميقة «يُجْمَعُ له الناسُ».

❁ الصورة الثانية:

فيها يكون مثل هذا المشتق الاسمي العامل مع مرفوعه مؤلفا جملةً مؤكدة من طريق القصر، ونقف على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠٤ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ (الأعراف / 105/104)، فالجملة الفعلية المركبة «حقيق علي أن لا أقول على الله إلا الحق»، المؤلفة من المشتق الاسمي العامل، ممثلا في الصفة المشبهة «حَقيقٌ» التي هي منزِلةٌ منزلةَ فعلها المضارع، الذي بنيته العميقة «يَحِق»، والجملة المضارعية المؤكدة بالقصر «أن لا أقول على الله إلا الحق»، المؤدية وظيفة الفاعل الساد مَسدَّ الخبر، وبنيتُها العميقة «يحق علي عدمُ القول على الله إلا الحق»، وجملة الوصف هذه في محل رفع مؤدية وظيفة النعت للمنعوت «رسول» الواقع خبرًا لعنصر التوكيد «إن»، وهي تفيد قصر قوله على الحق دون سواه.

وقد يكون مثل المشتق الاسمي العامل النكرة مجردا من التنوين، ففي الآية الكريمة ﴿فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾

(1) هذه الجملة المركبة عدت مركبة لأن نائب الفاعل لاسم المفعول « متبر» ورد جملة اسمية، ما هم فيه».

(2) ينظر ابن الأنباري، أسرار اللغة العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق،1957. ص82

(3) والبنية العميقة لنائب الفاعل « ما هم فيه» هي «يوجدون فيه».

(4) ينظر ابن جني، المحتسب، تحقيق علي الجندي، دار سزكين للطباعة والنشر، 1406، ص 72، والنحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، القاهرة،1، 1985/311.

(المائدة/95)، إذ نلحظ أن المشتق الاسمي العامل «بالغَ» مؤد وظيفة النعت للمنعوت النكرة «هديًا»، وبنيته العميقة «يَبلغ الكعبةَ»، وإنما جاز أن يُنعَت به على الرغم من أنه يتبدى في ظاهره مضافًا إلى معرفة، ذلك أن إضافة المشتق الاسمي العامل «بالغ» هي إضافة لفظية مساوية للتنكير، لا تُكْسِب المضاف تعريفا؛ لأن هذا الوصف بمعنى الاستقبال الذي قال فيه سيبويه: «وليس يُغير كَف التنوين إذا حذفته مستخفا شيئًا من المعنى ولا يجعله معرفة»[1]، ثم إن التنوين مَنوي ذهنا، حُذِفَ استخفافا، بنيته العميقة «يبلغ الكعبة»، يقول سيبويه: «ومما يكون مضافا إلى المعرفة ويكون نعتا للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل وأريد بها معنى التنوين»[2]، ذلك أنه لما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنَى ثباتِ النون»[3]، فالوصف «بالغا» لئن كان مضافا إضافة لفظية فمعناه التنوين؛ لأنه بمعنى الاستقبال؛ ولأن النكرة لا توصف إلا بالنكرة[4]، والمقام هنا مقام وصف.

3-ب-صور الوصف المؤدي وظيفة النعت للمنعوت المعرفة:

❁ الصورة الأولى:

فيها سنجد المشتق الاسمي العامل المنزل منزلة فعله مقترنا بالسابقة «ال» في نحو قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ (النساء/75)، ذلك أن الجملة «الظالم أهلها» تماثل التركيب الإسنادي «يَظْلِمُ أَهْلُها»؛ لأن المشتق الاسمي العامل اسم الفاعل «الظالم» جاء مقترنا بالسابقة (ال) المكافئة دلاليا «التي». وهذا الوصف مع مرفوعه، أي الجملة المضارعية في محل جر مؤدية وظيفة النعت للمنعوت المعرفة المجرور «القرية»، وهي تفيد الذم[5].

❁ الصورة الثانية:

فيها يكون المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة النعت المقترن بالسابقة «ال» ناصبا المفعول به، ونقف على مثال له في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ وَٱلۡمُشۡرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ (الفتح/6)، وهو «الظانين»، الذي نصب المفعول به «ظن» لوقوعه موقع النعت، وبنيته العميقة «الذين يَظُنون ظن السوء».

4- صور المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة الحال:

فيها سنجد أن المسند في هذه الجملة المضارعية مشتقا اسميا عاملا تنزل منزلة فعله، ففي الآية الكريمة: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ﴾ (الفتح/27). يسجل أن الحال «محلقين رؤوسكم» قد ورد جملة مضارعية قِوامُها المشتق الاسمي العامل، وهو اسم الفاعل «محلقين»، الذي هو بمنزلة الفعل، وبنيته العميقة «يحلقون» مكونة من مسند ممثل في الفعل المضارع، ومسند إليه ممثل في الفاعل الوارد واو الجماعة، أي «أنتم»، والمفعول به «رؤوس» المتصل به المضاف إليه المتمثل في الضمير «كم».

وقد يأتي هذا المشتق الاسمي العامل نكرة منونا كما هي الحال في قوله تعالى ﴿وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ (الأنعام/141)، حيث إن كلمة «مختلفا» هي مشتق اسمي عامل قد رفعت الفاعل «أُكُلُه»؛ لأنها مؤدية وظيفة الحال، والبنية العميقة لهذا المشتق الاسمي العامل مع مرفوعه هي «يَختلف أُكُلُه».

5- المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة المفعول به الثاني:

نقف على مثال له في قوله تعالى ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ

(1) سيبويه، الكتاب، /166.
(2) المرجع نفسه،1/185.
(3) المبرد، المقتضب،، 4/149.
(4) سيبويه، الكتاب،1/165.
(5) ينظر رابح بومعزة، نظرية النحو العربي ص87.

مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾(إبراهيم /47)، ذلك أن المشتق الاسمي العامل «مخلف» قد نصب المفعول به الثاني «رسله»، كما أنه في البنية العميقة نصب المفعول به الأول «وَعْدِه» المجرور لفظا على الرغم من تجرده من التنوين المنوي ذهنا، إذ إن بنيته العميقة «مُخْلِفا» لكونه مؤديًا وظيفةَ المفعول به الثاني للفعل الناسخ «تَحسبن»، والبنية العميقة له مع معموليه هي «يُخْلِفُ وَعْدَه رُسُلَه».

6- صورة المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة المنادى:

نقف على مثال لها في قول يحيى الغزال من البحر الكامل:

يا راجيا وُد الْغَوَانِي ظلة
فَفُؤَادُهُ كَلَفٌ بِهِنَّ مُوَكل[1]

إذ إن المشتق الاسمي العامل «راجيا» نصب المفعول به «وُد الغواني»؛ لكونه مؤديا وظيفة المنادي الشبيه بالمضاف، وبنيته العميقة هي «مَنْ يَرجُو وُد الغواني».

7- صور المشتق الاسمي العامل المؤدي وظيفة الاسم المجرور:

نقف على مثال لها في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ (التوبة /60)، إذ إن اسم المفعول «المؤلفة» المقترن بالسابقة «ال» المكافئة دلاليا «الذين» قد رفع نائب الفاعل «قلوبُهم»، وهو اسم مجرور لأنه معطوفٌ على «للفقراء»، والبنية العميقة له مع معموله هي «الذين تُؤلف قلوبُهم»، وقد يكون المشتق الاسمي العامل اسم تفضيل، ونقدم له الوصف الوارد في قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ (الكهف/103)، وهو «الأخسرين» المجرور بحرف الجر «الباء»، الذي نصب كلمة «أعمالا» التي تُعرَبُ تمييزا، وقد قال «سيبويه» عن هذا المشتق الاسمي العامل المقترن بالسابقة «أل» المثبتة فيه النون: «فإذا ثنيت أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخيارَ، وهما الحسنانِ الوجوه»[2].

خاتمة: انتهى المقال إلى النتائج الآتية:

1- إذا كان بعضهم يتعامل مع المشتقات الخمسة التي يصطلح عليها بالوصف معاملة الأسماء الحقيقية، سواء أعملت أم لم تعمل، فإن هذا البحث يخرج تلك المشتقات من دائرة الاسمية ويدخلها في دائرة الفعلية فقط حين اتصافها بصفات أفعالها، وعملها عملها.

2- إن المشتق الاسمي العامل هو وحده الذي يتمتع بالدلالية الزمنية، سواء أكانت للحال أم للاستقبال أم للمضي، بيد أنه يسجل أن هذه المشتقات حين عدم إعمالها فإن دلالتها تقتصر على الحدوث والثبوت؛ فالجملة «عمرُ ناجح» لا تكافئُ الجملة «عمر ناجحٌ أخوه» لأن الخبر «ناجحٌ» وُضِع لِيُثْبَتَ به النجاح لعمر من غير أن يقتضي هذا النجاح تجدده شيئا بعد شيء، لكن في الجملة الثانية نجد الخبر «ناجحٌ أخوه» وُضِعَ ليقتضي تَزْجِية فعل النجاح، وجَعْلِ معناه يتجدد شيئا فشيئا كما بين ذلك إمام البلاغة «عبد القاهر الجرجاني» لأنه مكافئٌ للجملة «يَنجَحُ أخوه».

3- المشتق الاسمي العامل الذي يعتمد على نفي أو استفهام إنما هو المشتق الاسمي العامل النكرة المنونُ أو المقترنُ باللاحقة التي هي النون التي للمثنى أو لجمع المذكر السالم الذي يؤدي وظيفة المبتدأ، وأن هذا الاعتماد استحساني، وليس على سبيل الوجوب. أما المشتق الاسمي العامل الذي يؤدي الوظائف النحوية السبع الأخرى المتمثلة في الخبر بنوعيه، والنعت، والحال، والمفعول به الثاني، والمنادى الشبيه بالمضاف، والاسم

(1) يحيى بن الحكم الغزال، ديوان، دار الفكر، بيروت،1982. ص71.

(2) سيبويه، الكتاب 1/193.

المجـرور فـلا يقتـضي اعتمـادا كما ذهـب إلى ذلك بعضهم ممن مزقوا نظرات «سيبويه» شر مُمَزق ورأوا أنه في حاجة مَسِيسَة إلى نفي أو استفهام، سواء أكان هـذا الوصف نكرة أم مرتبطـا بالسابقة «الـ» المكافئة نحويا الوحدة اللغوية «الذي» ومتصرفاتها.

4- المشتق الاسمي العامل المجرد من التنوين أو اللاحقة المكافئة له نحويا ممثلة في النون التي للمثنى أو جمع الذكـور المـضاف إلى المعرفـة قد يظـل مؤديا عمله عمل فعلـه لأن حذف ذلك التنويـن أو تلك النون إن هـو إلا حذفٌ في اللفظ وفي البنية السطحية، والاسم المجـرور بعده المعـرَب مضافًا إليه هـو مجرور لفظا منـصوب محـلا في بنيتـه العميقة، ومـرد ذلك إلى أن تلـك الإضافـة إنْ هي إلا إضافـةٌ لفظية شكلية لا يكتـسب مـن ورائها المشتـق الاسمي العامـل النكرة المضاف لا تخصيصًا ولا تعريفا.

5- بخـصوص الدلالـة الزمنية الابتدائيـة التي للمشتق الاسمي العامل عمل فعله لئن كانت في غالبيتها دلالة على الحاضر أو المستقبل، فإن السياق هو الذي يملك القول الفـصل في تحديد دلالتها الزمنيـة النهائية، فقد يُخرجها إلى الماضي.

6- حـضور نظرية الحمل بقوة تبدى بشكل لافت للنظر في حَمْل المشتقـات الاسميـة الأربعة، وهـي اسم المفعـول، والصفة المشبهـة، وصيغ المبالغـة، واسم التفضيل على اسم الفاعل المحمول هو الآخر على فعله المضارع الجاري مَجراه.

7- إن وظيفـة المبتدأ هـي الوظيفة التي يَقْوَى على أدائها كل مشتق من المشتقات الاسمية الخمسة التي تسمى الوصف، أما الوظائف النحوية السبع الأخرى المشار إليهـا آنفا فـلا يقوى علـى أدائها كل مشتـق اسمي عامل مـن المشتقـات الاسمية السالفـة الذكر سوى اسم الفاعل، والبنية العميقة للمشتق الاسمي العامل فيها هي جملة فعلية غالبا ما تكون مضارعية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم برواية ورش عن نافع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1399هـ.
2. ابن الأنباري، أسـرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق،1957.
3. ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بنيان العليلي، مطبعة العاني، د.ت.
4. ابن جني عثمان أبـو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، د.ت.
5. ابـن جنـي، المحتسب، تحقيـق علـي الجنـدي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط2،1406.
6. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، دار التراث، بيروت، ط2،1982.
7. ابن هشام عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالـك، تحقيق محمد محـي الدين عبد الحميـد، دار إحياء الكتب العلمية بيروت، ط5،1966.
8. ابـن هشام، مغنـي اللبيب عن كتب الأعاريـب، تحقيق مازن المبارك، دار الجيل، بيروت، د.ت.
9. ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، القاهرة، د.ت.
10. أبـو حيان الأندلسي، البحر المحيـط في التفسير، دار الفكر، بيروت،1992.
11. الأزهري خالد بن عبد الله، شـرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د.ت.
12. الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
13. الأشمـوني، شـرح الأشموني علـى ألفية ابـن مالك، تحقيق محمـد محـي الديـن عبـد الحميـد، دار الكتـاب العربـي بيروت،1955.
14. الأعشـى، ديوان الأعشـى، تحقيق عبد الرحمـن المسطاوي، دار صادر بيروت،1979.
15. البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت،2002.
16. رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن،2008.
17. رابح بومعزة، الجملة الوظيفية في القرآن الكريم عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن،2008.
18. رابح بومعزة، الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2009.
19. رابـح بومعزة، نظريـة النحو العربي، عـالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2011.
20. الزمخشـري جـار الله، الكشاف عن حقائـق التنزيل وعيون الأقاويل دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1،1997.

21. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت.
22. السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت،1975.
23. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
24. العكبري أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1979.
25. الفارسي أبو الحسن، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن فرهود، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
26. الفارسي أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
27. الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط1،1980.
28. المبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، ط3،1994.
29. محمد أبو موسى، دلالة التراكيب، مكتبة وهبة القاهرة،1987.
30. مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الكتب المصرية، القاهرة،1964.
31. الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد الشاطر أحمد، دار المعرفة، بيروت،2004. ابن الناظم بدر الدين بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت، د.ت.
32. النحاس أبو جعفر أحمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد غازي، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1985
33. يحيى بن الحكم الغزال، ديوان، دار الفكر، بيروت،1982.
34. يوسف المطلبي، الزمن واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1986.

المراجع الأجنبية

1. Andre..Martinet. La linguistique Synchronique, presses ,Universitaire, Paris, 1970
2. Andre.Martinet. Elements de Linguistique generale , Armand Colin ,,Paris, 1970..
3. Emonds Joseph: transformations radicales conservatrices et locales , ED , seuil Paris.1981.
4. Noam. Chomsky Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge, Mass.: M.I.T. Presse 1965.
5. Noam. Chomsky et la Linguistique Cartesienne ,Josef Voss.Revue philosophique de Louvain.1973.